

أثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر

(صرف الدينار العراقي للمدة 1995-2015)

مسلم قاسم حسن

مدرس في جامعة كويه

فاكتي العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم الادارة والاقتصاد

بحث مقبول للنشر في مؤتمر في جامعة التنمية البشرية

• **تجسداهمية البحث** حول الية تأثير المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر الصرف للاقتصاد العراقي نتيجة استخدام سياسات البنك المركزي العراقي.

• **يهدف البحث** التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف الدينار العراقي، فضلاً عن معرفة سعر صرف الدينار العراقي ونظمة المختلفة، وقياس اثر تلك المتغيرات على سعر الصرف الدينار العراقي وصولاً الى الاستنتاجات والمقترحات.

• **وتتلخص مشكلة البحث** بوجود تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي مما يدفع البنك المركزي الى التدخل في العرض والطلب على العملة الاجنبية ومنها الدولار للسيطر عليها وعدم ترك المجال للبنوك في القطاع الخاص للتحكم به مما يقلل التأثيرات الناتجة عن هذه التقلبات.

• يستند البحث الى فرضية مفادها تأثر سعر صرف الدينار العراقي بعدة متغيرات منها حقيقة واخرى نقدية ادت الى حدوث التقلبات فيه، وان عرض النقد له علاقة ايجابية في خلق وايجاد هذه التقلبات، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف.

• اسلوب البحث تم اعتماد اسلوب الربط بين منهجين الاول وصفي تحليلي يستند الى الدراسات النظرية الاقتصادية التي ترتبط بأدبيات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، والثاني كمي قياسي يستند الى تقدير وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي وتفسير النتائج لتقييم الجانب الطبيعي لسعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

محاور البحث:

يتضمن ثلاثة مباحث ، يتناول الاول الاطار النظري لسعر صرف، ويركز الثاني على علاقة سعر الصرف الدينار العراقي بالمتغيرات الاقتصادية ، ويهتم الثالث بتحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1995-2015)، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

نموذج الدراسة

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3$$

المتغير المعتمد: Y_i = سعر صرف الدينار العراقي

المتغيرات المستقلة

X_1 = معدل التضخم

X_2 = معدل نمو عرض النقد السنوي (M1)

X_3 = حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

ومن خلال تقدير اثر المتغيرات المستقلة المشار اليها في سعر صرف الدينار العراقي (كمتغير التابع) اختيرت عدة صيغ للتقدير، وكانت الصيغة الخطية قد اعطت افضل النتائج، وهي كالآتي.

$$Y = 1528 - 0.04 X_1 + 0.002 X_2 + 7.87 X_3$$

$$2.85 \quad 0.12 \quad -3.38 \quad t^{(*)} = 9.50$$

$$2.7 \quad 0.009 \quad 0.01 \quad S.E = 160.9$$

$$D.W = 1.73 \quad F_{(0.05)}^{(*)} = 10.35 \quad R^2(\text{adj}) = 65 \%$$

$$t_{(0.05)} = 1.72 \quad F_{(0.05)} = 4 \quad du_{(0.05)} = 1.62 \quad dl_{(0.05)} = 1.12$$

$$VIF = 1.000$$

اهم الاستنتاجات

1- تبين من تحليل اتجاهات تطور سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملة الاجنبية ان هناك تدهوراً مستمراً في سعر الصرف للمدة 1995-2000، نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية ولاسيما تصدير النفط فضلا عن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، اما ما بعد سنة 2003 والى سنة 2015 فقد كان هنالك تحسناً في سعر صرفها اتجاه العملة الاجنبية، وذلك نتيجة مشروع البنك المركزي العراقي بتطبيق مزاد العملة الاجنبية ودخوله كإبائع ومشتري يعرض ويطلب العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي .

2- حدوث انخفاض في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2015) نتيجة تدخل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة والسيطرة على المعروض النقدي وتحديد التوسع في الكتلة النقدية.

3- تبين من تحليل نتائج التقدير لاثـر بعض المتغيرات الاقتصادية في سعر صرف الدينار العراقي لمدة البحث، ان معدل التضخم كان ذا تأثير سلبي ومعنوي، في حين ان المتغيرات عرض النقد وحجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فقد كانت ذات تأثير ايجابي وترتبط بعلاقة طردية مع سعر صرف الدينار العراقي خلال تلك المدة.

4- ان القوى التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل 65 % مما يدل على ان 65% من التغيرات سعر صرف الدينار العراقي تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والنسبة المتبقى 35% يعود لمتغيرات خارجية اخرى لم تدخل في النموذج القياسي.

5- ان معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في سعر الصرف الدينار العراقي لمدة البحث اتضحت من خلال قيمة (t^*) المحتسبة اذ كانت قيمتها معنوية للمتغيرين، معدل التضخم و حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و كانت غير معنوية للمتغير عرض النقد، اما على مستوى النموذج ككل وباستخدام اختبار (F) فقد كانت معنوية.

المقترحات:

- 1- ضرورة ان تتضمن سياسة اسعار الصرف المرونة الكافية لمواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الدول الاخرى في التجارة الخارجية للحد من تقلبات اسعار صرف العملة المحلية (الدينار العراقي) تجاه العملات الاجنبية .
- 2- التوسع في اجراءات الدعم للجان ودوائر النزاهة والحد من الفساد الاداري والمالي الذي يمثل قيذا على تقلبات اسعار الصرف الاجنبية ولاسيما الدولار وانعكاساتها على اسعار السلع المختلفة في السوق العراقية .
- 3- ضرورة التنسيق بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الكلية، وان سياسة سعر الصرف تتطلب التدخل من قبل البنك المركزي العراقي للحد من تقلبات سعر صرف الدينار العراقي وتأثيراتها على اسعار السلع المحلية والاجنبية .

